

قرار رقم (CR-2024-202065) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-202065)

المقدم من/ المتهم، في شأن الدعوى رقم (AC-106145-2022) المقامة
من/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد/ المتهم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الاثنين الموافق 2024/04/01م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ... رئيساً

الدكتور/ ... عضواً

الأستاذ/ ... عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ... هوية وطنية رقم (...). بصفته وكيلاً عن/ ... هوية وطنية رقم (...). بصفتها ملكة مؤسسة ... سجل تجاري رقم (...). بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ 1444/08/29هـ، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-2023-106145)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، القاضي بما يأتي:

- 1- إدانة مؤسسة ... سجل تجاري رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي.
 - 2- إلزامها بغرامة جمركية تعادل قيمة الأصناف المخالفة، طبقاً للمادة (4/145) من ذات النظام.
 - 3- إلزامها بقيمة الأصناف المخالفة كبدل مصادرة، طبقاً للمادة (5/145) من ذات النظام.
- وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 2023/05/23م، وتقدم بلطعن على القرار بتاريخ 2023/06/18م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وأما وقائع القضية فتتلخص بورود إرسالية عبارة عن (مواد غذائية متنوعة) عائدة للمستورد عن طريق جمرک ميناء الملك عبدالعزيز بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1436/08/12هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازته امن الجهة المختصة، وبعد فحص العينة من الهيئة العامة للغذاء والدواء، وردت الإفادة بالكتاب رقم (...) وتاريخ 1436/10/26هـ، المتضمن عدم مطابقة للمواصفات واحتوانه على لون صناعي غير مسموح إضافته إلا للكرز كما لم يحدد أسماء وطبيعة النكهات وكذلك اسم أو الرمز للدولي للون الطبيعي المضاف، وأيضاً وجود عبارات دعائية تشير بأن المنتج عبارة عن شراب تعويضي عند ممارسة الأنشطة مع وجود شعار رياضي لل... الأمريكية لكرة السلة، كما لم يحدد اسم وطبيعة النكهات المضافة، وعدم تدوين البيانات باللغة العربية واحتوانها على محليات اصطناعية ولم يحدد نوعها أو رقمها الدولي وكذلك درجة التخزين، كما أنها غير مطابقة لوجود تاريخ انتهاء بون بطريقة الحفر وتم إخفائه بملصق البيانات العربية، كما لم يلاحظ وجود تاريخ إنتاج وانتهاء على المغلف، كما يوجد كلمة لحم خنزير ضمن أحد أصناف منتجات الشركة الترويجية وكذلك ازدواجية في الوزن الصافي، كما لم يوضح مكونات الجبن وأسماء المكونات المضافة، وعدم توضيح اسم النكهة الطبيعية المضافة وتدوين اسم المنتج باللغة العربية بطريقة غير صحيحة، ولعدم توضيح مكونات الجبن والانزيم المستخدم ومصدره واسم النكهة الاصطناعية وتدوين اسم المنتج باللغة العربية بطريقة غير صحيحة، وقد تم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها على نحو ما جاء عليه منطوقه تأسيساً منها على أن نتائج المختبر المرفقة في ملف الدعوى تبين أن الإرسالية تحتوي على مخالفات فنية تتعلق بجودة ومواصفات وسلامة المنتج وتؤثر على صحة وسلامة المستهلك وتنطوي على غش تجاري، كما ما دفع به وكيل المستورد بأنه لم يتم التصرف بالبضاعة وأنها بقيت في المستودعات حتى انتهاء صلاحيتها وتم إتلافها من قبل البلدية ما هي إلا أقوال مرسله الهدف منها التنصل مما نسب إليه، كما أن قيام المستورد بالتصرف بالإرسالية المخالفة مخالفاً بذلك التعهد السندي المأخوذ عليه يعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من نظام الجمارك الموحد.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من وكيل مالكة المؤسسة المستوردة، تبين أن ملخصها قد جاء على ذكر أن المؤسسة لم يكن لديها النية بالتصرف بالبضاعة بأي حال من الأحوال، فقد تم الاحتفاظ بها في المستودع لحين إتلافها باعتبار أن النظام يقضي بأن من يأمر بالإتلاف هو المدير العام للجمرك وفقاً للمادة (56/ب) من نظم الجمارك الموحد، كما أن التعهد السندي بفقرته الرابعة نص صراحة على أنه يجب طلب البضاعة أولاً من قبل إدارة الجمرك لإعادتها، وبسبب جائحة كورونا وانتهاء صلاحية البضاعة محل الدعوى وتراكم البضائع الأخرى فوق بعضها والعجز عن التصرف بها مما قررت المؤسسة اللجوء إلى ... التابعة للبلدية لإتلاف البضاعة، كما تم إرفاق ما يثبت أن البضاعة لم يتصرف بها بالبيع على المستهلكين وتعرض حياتهم للخطر بل تكبدت المؤسسة خسائر هائلة نتيجة تخزين تلك البضاعة لعدة سنوات، واختتمت اللائحة بطلب نقض القرار الابتدائي والحكم بعدم ثبوت إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي وإعفاءها مما يترتب على تلك الإدانة من آثار.

وقد ورد عبر النظام الآلي للأمانة مذكرة جوابية من الهيئة بتاريخ 2023/08/21م تضمنت ما ملخصه أنه جرى تبليغ المؤسسة بعدة خطابات من الجمرك على العناوين المسجلة لدى الهيئة تفيد بعدم مطابقة الهيئة وأن عليها إعادة الإرسالية طبقاً للتعهد الموقع منها إلا أنها لم تتجاوب، بالإضافة إلى أن الإرسالية كانت بعلم 1436هـ. وخلال هذه المدة الطويلة لم تلتزم المؤسسة بالتعهد المأخوذ عليها، وكان من الأخرى على المؤسسة التواصل مع الجمرك والتجاوب عوضاً عن التصرف بالإرسالية، وأن مخالفة التعهد بالتصرف

قرار رقم (CR-2024-202065) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-202065)

بهذه الأصناف المخالفة بعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من نظام الجمارك الموحد، كما أنه بالإطلاع على المستند المقدم من قبل المؤسسة تبين عدم حضور مندوب الجمارك لعملية الإلتلاف، وقد تضمن التعهد إلزام المتعهد حال إلتلاف الإرسالية حضور مندوب الجمارك، وأن أي عملية إلتلاف لا يشارك بها مندوب الجمارك لا يعتد بها، كما أن جرائم التهريب الجمركي من الجرائم العمدية التي يجب أن يتوفر الركني المادي والمعنوي لقيامها وهو ما توفر في الواقعة محل القضية، واختتمت المذكرة بطلب رفض الاستئناف المقدم من المؤسسة وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به.

وفي يوم الإثنين الموافق 2024/02/12م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم من صاحب الشأن، على القرار رقم (CTR-2023-106145)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وبعد الإطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب وما كان عليه جواب الهيئة.

وحيث تقرر لدى اللجنة الاستئنافية كفاية ما تم تقديمه من أطراف الدعوى وما تضمنه ملفها من أوراق للبت في موضوع الاستئناف المقدم، وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابها ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه. ولا ينال من ذلك ما يثيره المستأنف في أسباب الطعن على القرار بزعمه أن عملية الإلتلاف للإرسالية محل الإشكال كانت بعد أن تكسدت البضائع في المستودعات لديه وتزامن ذلك مع أحداث ظروف جائحة كورونا التي جعلته مضطراً إلى عملية الإلتلاف التي تمت من قبل جهة حكومية مما ينفي عنه المسؤولية على حد زعمه، وذلك لأن هناك وقتاً طويلاً ما بين ورود الإرسالية وظهور نتيجة المختبر في شأنها وحصول الجائحة (كورونا) التي يدعي المستورد أنها كانت السبب في تصرفه بالإلتلاف دون إشعار الجمارك، مما لا يتأكد معه حرص المستورد على سداد التعهد قبل حصول تلك الظروف المدعى بها، فضلاً عن عدم وجود ما يثبت تعلق الإلتلاف بالإرسالية محل الإشكال والذي لا يغير فيه ادعاء صاحب الشأن أنه قد تم بإشراف جهة حكومية في ضوء عدم إشعار الجمارك برغبة المستورد إلتلاف الإرسالية محل الإشكال من قبل جهة أخرى خلافاً لما كان عليه التعهد المأخوذ عليه بخصوص الإرسالية محل الإشكال، وحيث كان الثابت من الأوراق اختصاص تقرير المختبر بعينات من أصناف أنت عليها الإرسالية تتمثل في (مقرمشات ... بطعم النثم - شبس ... بنكهة الجين - شبس ... بنكهة المشويات - مقرمشات ...) وكان الثابت من الأوراق كذلك أن مجموع قيمتها مبلغ قدره (9,772) ريالاً، الأمر الذي يجعل إسناد جرم التهريب الجمركي في حق المستورد مختصاً في تلك الأصناف وتقرير كيفية احتساب العقوبة الجمركية بناءً على ما كانت عليه قيمتها على نحو ما سيرد في منطوق هذا القرار، غير أن اللجنة الاستئنافية لاحظت أن اللجنة مصدرة القرار قد قضت باحتساب الغرامة الجمركية على المستورد بتطبيق الفقرة (4) من المادة (145) من نظام الجمارك الموحد وهي الفقرة التي تنطبق على البضائع الممنوعة، وحيث إن البضاعة الواردة ليست في جنسها وطبيعتها ممنوعة وإنما جاء منع إدخالها لعدم مطابقتها لبعض المواصفات المطلوبة، الأمر الذي يترتب عليه معاملتها عند إقرار عقوبة الغرامة الجمركية في شأن استيرادها بعد ثبوت جرم التهريب المتعلق بها على النحو السابق بيانه وفق ما قضت به الفقرة (2) من المادة (145) من نظام الجمارك الموحد خلافاً لما قضى به القرار الابتدائي، على نحو ما سيرد في منطوق هذه القرار، وحيث كان الأمر كما ذكر فإن اللجنة الاستئنافية خلصت إلى أن ما يثيره المستأنف من دفوع لا تغير من سلامة ما انتهى إليه القرار محل الاستئناف، مما يكون معه استئناف صاحب الشأن قائماً على سند غير صحيح متعيناً رفضه وذلك فيما يتعلق بالإدانة بالتهريب الجمركي وعقوبة بدل المصادرة المحكوم بها مع تعديل مبلغ الغرامة الجمركية وفق ما تم تحقيقه، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

1- قبول الاستئناف شكلاً المقدم من/ مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...)، لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-2023-106145)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

2- وفي الموضوع رفضه، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من الإدانة بالتهريب الجمركي وبدل المصادرة، مع تعديل الغرامة الجمركية المحكوم بها في الفقرة (2) من منطوق القرار الابتدائي لتكون بمثل الرسوم الجمركية للأصناف المخالفة، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به المستورد مبلغاً قدره (11,726) احدى عشر ألفاً وسبعمائة وستة وعشرون ريالاً، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

قرار رقم (CR-2024-202065) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-202065)

أعضاء اللجنة

الأستاذ/ ...

الدكتور/ ...

رئيس اللجنة

الدكتور/ ...

